أحدها يدعو إلى إسقاط الفوائد وتأجيل البت في بعضها لاستطلاع آراء الجهات المختصة

«التشريعية» تحيل اقتراحات بشراء القروض المستحقة على المواطنين إلى «المالية»

■ العنزي : اللجنة صوتت بالموافقة على إحالة اقتراح بقانون بدعم وضمان تمويل البنوك للعملاء المتضررين من تداعيات «كورونا»

اللجنة التشريعية خلال اجتماعها أمس

■ مقترح بزيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة لتصبح 150 ديناراً عن كل ولد

■ نطالب اللجان المختصة بالانتهاء من هذه الاقتراحات وإحالتها إلى المجلس بأسرع وقت ممكن

■ المرحلة حساسة ويجب الوقوف مع المتضررين الذين تخلت عنهم الحكومة في مرحلة سابقة

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس ، على إحالة عدد من الاقتراحات بقوانين إلى اللجان المختصة، وأجلت البت في اقتراحات بقوانين أخرى لاستطلاع آراء الجهات المختصة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي إن اللجنة وافقت على إحالة عدد من الاقتراحات المتعلقة بقضية القروض ، إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للاختصاص.

وأوضح العنزي أن هناك اقتراحا ينص على شراء الدولة القروض الاستهلاكية المستحقة على المواطنين، واقتراحا آخر بشراء الدولة أرصدة القروض الاستهلاكية والمقسطة للمواطنين واقتراحا ثالثا بإسقاط فوائد القروض.

أضاف أن اللجنة صوتت بالموافقة على إحالة اقتراح بقانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية ، للعملاء الصغار والمتوسطين المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا، واقتراح آخر بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أنه تم وضع توصيات المجلس في الجلسة الخاصة بمناقشة تداعيات أزمة جائحة كورونا، وتم وضع هذه الاقتراحات على بند ما يستجد من أعمال.

وأكدالعنزي أنه في هذا الصدد وافقت اللجنة على إحالة اقتراح محال بصفة الاستعجال بشأن معالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته ، مقدم من النواب أسامة المناور ود.عبدالله الطريجي ومبارك العجمي ود. خالد العنزي وأحمد الحمد إلى اللجنة المختصة.

وبين أنه تمت إحالة اقتراح بشأن منح تعويضات للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة ، من تداعيات أزمة فيروس كورونا ، مقدم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إضافة إلى النواب سلمان العازمي وأحمد الحمد وفرز الديحاني ود.عبدالله الطريجي إلى اللجنة المختصة.

أضاف أن اللجنة أحالت اقتراحا بشأن منح تعويضات خاصة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمتضررة من تداعيات أزمة كورونا، مقدما من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب أحمد الشحومي ود. علي القطان وسعدون حماد وحمود العازمي.

وأوضح أن اللجنة وافقت أيضا على إحالة اقتراح بمنح تعويضات خاصة للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة كورونا مقدم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب سعد الخنفور ود. هشام الصالح وحمد الهرشاني ود. خالد العنزي.

وطالب العنزي اللجان المختصة بالانتهاء من هذه الاقتراحات وإحالتها إلى المجلس بأسرع وقت ممكن لأن المرحلة حساسة، وبالتالي يجب الوقوف مع المتضررين الذين تخلت عنهم الحكومة في مرحلة سابقة.

وأكد ضرورة مساعدة النواب والحكومة الأسر المتضررة التي أصبحت ترهقها الأعباء المالية والديون والقضايا المنظورة في المحاكم.

وذكر أن اللجنة التشريعية منذ أن باشرت أعمالها انتهت بشكل سريع من بعض الاقتراحات التي تمت إحالتها ومن المأمول أن تنظر في الجلسة المقبلة لمجلس الأمة.

وبين أن من بين هذه الاقتراحات حظر تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون، واقتراح إنشاء شركة كويتية تعنى بتسويق المحاصيل والمنتجات الزراعية، واقتراح إنشاء هيئة مستقلة للطاقة البديلة.

ونوه بأن من بين الاقتراحات التي انتهت اللجنة منها اقتراحا في شأن سقوط جميع الأقساط المستحقة بعد تاريخ وفاة رب الأسرة، واقتراحا بصرف قرض إسكاني للتوسعة والترميم لمن تقل مساحة بيته عن 400 متر.

وأشار إلى أن من ضمن الاقتراحات اقتراحا بمنح بدل إيجار بقيمة 300 دينار ويزداد تلقائيا في السنة الخامسة بمقدار 200 دينار مضافا على قيمة بدل الإيجار، واقتراحا آخر بزيادة بدل الإيجار بقيمة 40 دينار.

ولفت إلى أن من بين تلك الاقتراحات اقتراحا باستمرار قيد الطلب الإسكاني في حال طلاق رب الأسرة لزوجته دمن ون وجود أبناء، واقتراحا بتوفير قسيمة حكومية لمن باع بيته وقام بسداد كامل القرض، واقتراحا بزيادة المدة الممنوحة في البناء لأصحاب القسائم من 3 سنوات إلى 6 سنوات.

ونوه العنزي إلى انتهاء اللجنة من دراسة اقتراحات بشأن إنشاء مدينة طبية متكاملة تقدم خدمة صحية متميزة وتحول دون اللجوء إلى العلاج بالخارج، وبشأن زيادة مكافآت الطلبة في الجامعة والكليات ومعاهد التعليم العالي ومنح مكافآت للطلبة غير الكويتيين، وبشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة.

وتابع أن اللجنة انتهت أيضا من اقتراحات بشأن استمرار صرف المساعدة المالية للمرضى الذي لا يزالون يتلقون علاجهم بالخارج.

وبين أن من بين الاقتراحات التي انتهت اللجنة منها ، اقتراحا باستحقاق المساعدة العامة للنساء الكويتيات اللائي لا يملكن دخلا ثابتا وحرمن من المساعدة لعدم بلوغهن سن الخامسة والخمسين، واقتراحات أخرى متعلقة بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة ومنها زيادة علاوة الأولاد من 50 دينارا إلى 75 حتى 7 أبناء.

وأوضح أن هناك اقتراحات أخرى انتهت منها اللجنة ومنها اقتراح بزيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة لتصبح 150 دينارا عن كل ولد، واقتراح بإضافة ربات البيوت وذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة إلى الفئات المشمولة بالضمان الصحي.

من جانب آخر قال العنزي إن اللجنة قررت تأجيل البت في الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديل بعض أحكام الجزاء وتعديل بعض المسائل المتعلقة بالحبس الاحتياطي لمزيد من الدراسة، والعفو الشامل لطلب رأي الجهات المختصة حتى يتم بحث هذه الاقتراحات بشكل مفصل وعدم الوقوع في المحظور بعدم دستورية بعض هذه القوانين.

وأكد الحاجة في هذه المرحلة إلى عدم توقف عجلة التنمية والتشريع وأن يكون هناك إنجاز، مشدداً على مسؤولية النواب في تحويل هذه التشريعات إلى واقع ملموس.

وتمنى العنزي من الجميع تحمل مسؤولياتهم نحو إنجاز هذه الاقتراحات والانتهاء منها والابتعاد عن أي تأزيم من أجل الوصول إلى ما يخدم البلاد والعباد.

أكد أن تطعيم جميع سكان الكويت الحل الأفضل لمواجهة «كورونا»

حماد : إغلاق الأنشطة التجارية دون تعويض أصحابها مرفوض

النائب سعدون حماد

أكد النائب سعدون حماد أن إغلاق الأنشطة التجارية من دون تعويض أصحابها أمرا مرفوضا ، لافتا إلى أن الحل الأفضل لمواجهة فيروس كورونا هو تطعيم كل المواطنين والمقيمين.

وأوضح حماد أن ما يتردد عن اقتراح وزارة الصحة بشأن فرض الحظر الكلي أوالجزئي والذي يناقش في مجلس الوزراء، سيترتب عليه إغلاق الانشطة التجارية من دون تعويض بسبب هذا الحظر وهذا المبدأ مرفوض.

أضاف ان الحل يكون في التطعيم لكل المواطنين والمقيمين، والتشجيع على التطعيم بإعفاء المواطنين والمقيمين من الحجر المنزلي او المؤسسي، مؤكدا ضرورة تصويب قرار السلطات الصحية في هذا الشأن.

وأشار إلى ان وزير الصحة ذكر في الجلسة السابقة لمجلس الأمة إن عدد من تم تطعيمه ١٣٧ الفا فقط بينما الامارات طعمت أكثر من ٥ ملايين شخص يقطن على ارضها ، لذلك يجب الاسراع بتطعيم كل من المواطنين والمقيمين على أرض الكويت .

وبين ان القرارات الصحية بضرورة الحجز بالفنادق لمدة اسبوع ارتجالية وغير مدروسة، لافتا إلى احد المواطنين يمتلك فندق وأبلغ وزارة الصحة انه سيحجر نفسه في فندقه، ولكن الوزارة رفضت وطلبت منه الحجز في فندق آخر لا يملكه، وهذا يؤكد أن القرارات غير مدروسة.

وقال حماد إنه تقدم مع مجموعة من النواب باقتراح بقانون بتعويض كل مواطن لديه نشاط تجاري بمنحه قرض بحد اقصى ٢٥٠ الف دينار ، مبينا أن هناك اقتراحا سبق تقديمه وتم الاعتراض عليه وأعاد تقديمه بعد التعديل عليه.

وذكر إن هذا الاقتراح جاء نتيجة القرارات غير المدروسة وتضرر المواطنين وتعرضهم لخسائر كبيرة جدا نظرا لإغلاق محلاتهم وانشطتهم التجارية .

ضمن اقتراح بقانون قدمه النائب يوسف الغريب

زيادة المعاشات التقاعدية 30 ديناراً كل عام

النائب يوسف الغريب

أعلن النائب يوسف الغريب عن تقديمه اقتراح بقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة قانون التأمينات الاجتماعية، لزيادة المعاشات التقاعدية كل سنة بواقع (30) ديناراً، وإعادة النظر في مستوى المعاشات والرواتب كل ثلاث سنوات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

«المادة الأولى» : يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم 25 لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي:

تزاد المعاشات التقاعدية كل سنة واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون، وذلك بواقع (30) ديناراً شهرياً، ويعاد النظر كل ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم، وفقاً للقواعد والأحكام التي يقررها مجلس الوزراء.

«المادة الثانية» : يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

«المادة الثالثة» : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ إقراره.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: على الرغم من زيادة الأعباء المعيشية على المواطن بعد تقاعده من عمله لكن ووفقاً لنظام المؤسسة العامة التأمينات الاجتماعية يخفض راتبه التقاعدي بشكل كبير عن آخر راتب تقاضاه وفقاً للجداول والنظم المعمول بها في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، الأمر الذي يصنع فجوة كبيرة بين متطلباته التي اعتاد عليها ودخله الشهري الذي انخفض بسبب تقاعده.

ومن منطلق حاجة المتقاعدين إلى الإنفاق على أعبائه والتزاماته الشهرية التي تزداد كل فترة بسبب غلاء المعيشة لاسيما بعد جائحة فيروس كورونا وبسبب قوة ومتانة الصندوق التأميني لدى المؤسسة العامة التأمينات الاجتماعية وهو صندوق زيادة المعاشات الذي أنشئ عام 2001، فمن الأوّلى أن نقف بجوار إخواننا المتقاعدين ونساهم في سد هذه الفجوة أو محاولة السيطرة عليها.

إن قوة ومتانة هذا الصندوق وزيادة نموه وارتفاع رصيده عام بعد الآخر من خلال زيادة أعداد المتقاعدين سنوياً يحتم علينا أن نقف بجوار إخواننا المتقاعدين لا سيما في هذه الظروف الحالية التي يعاني منها الجميع وخاصة فئة المتقاعدين.

وقد نصت المادة الأولى على زيادة على زيادة المعاشات التقاعدية كل سنة واعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون بواقع(30) ديناراً شهرياً، ويعاد النظر كل ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم، وفقاً للقواعد والأحكام التي يقررها مجلس الوزراء، على أن يتم احتساب الزيادة السنوية مع بداية كل عام – شهر يناير.

بهدف إشراك أهل الاختصاص في مناقشة الموضوعات محل الدراسة

تشكيل لجنة مشتركة تضم جميع الجهات الحكومية المعنية بمكافحة الظواهر السلبية في المجتمع

■ الداهوم : هدفنا التصدي لمخاطر المخدرات والعنف المجتمعي وغيرهما وبحث أسبابها والدوافع لارتكابها وإيجاد سبل معالجتها

لجنة الظواهر السلبية اجتمعت أمس بحضور ممثلين لوزارات الداخلية والشؤون والصحة والأوقاف و«الجمارك»

ناقشت لجنة الظواهر السلبية خلال اجتماعها أمس ، الاقتراح برغبة بشأن تشكيل لجنة مشتركة تضم في عضويتها جميع الجهات الحكومية المعنية بمكافحة الظواهر السلبية في المجتمع.

حضر الاجتماع ممثلون عن وزارات الداخلية والشؤون والصحة والأوقاف والإدارة العامة للجمارك.

وقال رئيس اللجنة النائب بدر الداهوم إن الاقتراح مقدم منه كرئيس للجنة ومن المقرر النائب د.صالح المطيري وأيضا عضو اللجنة النائب د. محمد الحويلة، ويتعلق بالظواهر السلبية ، ومن أهمها المخدرات والعنف المجتمعي وأن يتم إشراك جمعيات النفع العام والمختصين بحيث تقوم تلك اللجنة بدراسة الظواهر السلبية وبحث أسبابها وآثارها وتحديد الدوافع لارتكابها وإيجاد سبل معالجتها. وأوضح الداهوم أنه «طلب من الجهات المختصة تقديم ملاحظاتها على هذا الاقتراح ، خاصة وأن الجميع ابدى تفاعله مع ضرورة ايجاد حلول لهذه الظواهر السلبية التي اثرت على المجتمع ودمرت فئات من الشباب سواء اناث أو ذكور»، مؤكدا ان «هذا الاقتراح سيكون من ضمن الأولويات».

ولفت إلى وجود مرسوم بقانون سابق بتشكيل لجنة وطنية عام ١٩٨٩ ألغي في عام ٢٠١٣، مشيرا الى ان وزارة الصحة أوضحت ان هذه اللجنة كانت مهمه وفعاله لذا تقدمنا بهذا الاقتراح برغبه لسد الخلل .

من جهة أخرى أكد الداهوم ان اللجنة البرلمانية بدورها ستقوم بدراسة جميع الظواهر السلبية وبحث أسبابها وآثارها وتحديد الدوافع لارتكابها وايجاد سبل معالجتها.

وبين ان اللجنة ركزت نقاشها أمس على ظاهرة المخدرات ، آلية منعها وانتشارها ، خاصه وان الاحصائيات تشير الى انتشار المخدرات بين فئة الأحداث وهو مؤشر خطير جدا، إضافة إلى ظاهرتي العنف الأسري والتحرش والتي اخذت بعدا وصدى اعلامي في الفترة الأخيرة مشيرا الى انه تم الاتفاق على ضرورة اشراك جميع جمعيات النفع العام والمختصين.

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

إعلان رقم ٢٠٢١/١٠ طرح المزايدة رقم ٦-٢٠٢٠-٢٠٢١
الخاصة بالترخيص باستغلال مساحة بمبنى فرع بلدية الكويت بمحافظة الأحمدي لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين

تعلن بلدية الكويت عن اعادة طرح المزايدة رقم ٦-٢٠٢٠-٢٠٢١ الخاصة بالترخيص باستغلال مساحة بمبنى فرع بلدية الكويت بمحافظة الأحمدي لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين.
فعلى الراغبين من الشركات والمؤسسات و الافراد الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت (المبنى الإداري الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) اثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ ٥٠ د.ك (فقط خمسون دينار كويتي لا غير) وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٩-٣-٢٠٢١ في مبنى فرع بلدية محافظة الأحمدي .
وعلى الراغبين التقدم بعطاءاتهم في المزايدة ايفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية بغض مظاريف العطاءات المقدمة في المزايدة والمحدد لها يوم الاثنين الموافق ١٥-٣-٢٠٢١ ،علما بأنه في حالة عدم الالتزام في الحضور لا تتحمل البلدية أي مسئولية تجاه ذلك .
توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت (المبنى الاداري الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات) في موعد اقصاه الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الاثنين الموافق ١٥-٣-٢٠٢١
وهو آخر موعد لقبول العطاءات ، على أن يودع مع العطاء تأمينة أولية لا يقل عن ٢ ٪ (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء.
وفي حالة الرغبة في مراجعة البلدية أخذ موعد عن طريق الدخول على الرابط وهو www.baladiagov.kw

مدير عام البلدية